

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٩

بربط موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء

للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء ، للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ١١٥٦٤٠٠ جنيه (فقط وقدهر مائة وأحد عشر مليوناً وخمسمائة وأربعة وستون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٣٠٨٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ثلاثون مليوناً وثمانمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٧٣٥٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٣٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٣٠٨٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ثلاثون مليوناً وثمانمائة وخمسون ألف جنيه) نفقات إيرادية مؤجلة تحصل من الاستخدامات الاستثمارية مقابلة الأجور بمبلغ ٧٣٥٠٠٠ جنيه والمستلزمات بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه والفوائد السابقة على بدء التشغيل بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الرابعة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٨٠٧١٤٠٠ جنيه (فقط وقدهر ثمانون مليوناً وسبعمائة وأربعة عشر ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٧٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٣٧١٤٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠ بمبلغ ٨٠٧١٤... جنيه فقط وقدره ثمانون مليونا وسبعمائة وأربعة عشر ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤٣٧١٤... جنيه ، منها مبلغ ١..... جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٧... جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة السابعة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩ م)

حسني مبارك

موجز نتائج المدحالت السنوية لتمويل الكهرباء

للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

بيان	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	بيان
الإيرادات الجاربة:			الاستخدامات الجاربة:
إيرادات الشطاط الباري ٦٤	٧٣٥ ..	الأجرور ٣٣٥ ..	النفقات الجاربة والتحولات الجاربة ٣٣٥ ..
إيرادات الأداء ٣٨٥ ..	٣٨٥ ..	إيرادات الاستخدامات الجاربة ٣٨٥ ..	نفقات الأداء ٣٨٥ ..
حملة الموارنة ٣٨٥ ..	٣٨٥ ..	حملة الموارنة ٣٨٥ ..	حملة الموارنة ٣٨٥ ..
الإيرادات الرأسمالية:			الاستخدامات الرأسمالية:
إيرادات رأسمالية متضوعة ٣٧٣٧٥ ..	٣٧٣٧٥ ..	إيرادات رأسمالية متضوعة ٣٧٣٧٥ ..	إيرادات رأسمالية متضوعة ٣٧٣٧٥ ..
قرض وتسهيلات ائتمانية ٣٦٠ ..	٣٦٠ ..	قرض وتسهيلات ائتمانية ٣٦٠ ..	قرض وتسهيلات ائتمانية ٣٦٠ ..
حملة الإيرادات الرأسالية ٨٠٧١٤ ..	٨٠٧١٤ ..	حملة الإيرادات الرأسالية ٨٠٧١٤ ..	حملة الإيرادات الرأسالية ٨٠٧١٤ ..
إجمالي الموارنة ١١١٦٤ ..	١١١٦٤ ..	إجمالي الموارنة ١١١٦٤ ..	إجمالي الموارنة ١١١٦٤ ..
حملة الاستخدامات الرأسالية ٧٣٣٧٥ ..	٧٣٣٧٥ ..	حملة الاستخدامات الرأسالية ٧٣٣٧٥ ..	حملة الاستخدامات الرأسالية ٧٣٣٧٥ ..
إجمالي الموارنة ١١١٥٦٤ ..	١١١٥٦٤ ..	إجمالي الموارنة ١١١٥٦٤ ..	إجمالي الموارنة ١١١٥٦٤ ..

(*) تستحسن مبلغ .٣٠٨٥ ألف جنيه تدفقات إيرادية متضوعة من الاستثمارات لقابلة للأجور بمبلغ .٣٥٧ ألف جنيه والمدخرات بـ٥٥٠ ألف جنيه والفرقائد السابقة على بدء التشغيل بمبلغ .١٩٥٤ ألف جنيه.